تدني خدمات الاجهزة الحكومية في المناطق المحتلة

يستفحل جهاز الدولة في المناطق المحتلة سنة لا يستهان بها من البد العاملة في البلاد . فالاجهزة الحكومية المحتلة تشمل كل شيء تقريبا من تربية وتعليم وصحة وخدمات ومحاكم الخ .. كما ان هذه الاجهزة تشغل عددا كبيرا من ذوي الكفاءات والاختصاصات . وفي الاحوال العادية ، وفي مختلف دول العالم ، يمكن الحكم على نجاعة عمل الاجهزة الحكومية من مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين . الا ان ما يصح في كل بلدان العالم لا ينطبق على بلادنا في ظل الاحتلال .

فالخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية متدنية للغاية . ولسنا بحاجة الى ايراد الامثلة والبراهين المتعددة لاثبات صحة ما نقول ، بل يكفي القاء نظرة سريعة على اوضاع التربية والتعليم والصحة للتأكد من ذلك .

ان السبب الرئيسي في تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية يعود الى تدني الكثير من المواصفات المخصصة لهذه الاجهزة بحيث لا تفي باسط احتياجاتها الاساسية .

وينسحب هذا الوضع على مستوى الاجور التي يتقاضاها العاملون في الاجهزة الحكومية بحيث اصبحت هذه الاجور من اقل المستويات في البلاد بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المحتلة . ويتقاضى العاملون في نفس المهنة في اية مؤسسة غير حكومية في البلاد اجورا اعلى مما يتقاضاه زملاؤهم العاملون في المؤسسات الحكومية . وقد دفع هذا الوضع العادي المتردي بالمئات والالاف من موظفي الحكومة وخاصة في جهاز التربية والتعليم والصحة الى الاستقالة والانتقال الى عمل افضل سواء داخل البلاد او الهجرة الى الخارج .

ان الاجهزة المحتلة تعتبر يوميا الاخبار عن استقالات واسعة لاصحاب الكفاءات ودوي الاختصاصات النادرة وسفر العديد منهم الى خارج البلاد . بغض ان هذا ليس بحل للمشكلة بل هو عبارة عن مخرج فردي من الازمة ولن يكون من شأنه سوى المزيد من تدني مستوى الخدمات التي يفترض ان تقدمها الدوائر الحكومية .

ان الحل الامثل لهذه المشكلة هو في العمل على اجبار المسؤولين على الاستجابة لمطالب موظفي الاجهزة الحكومية سواء فيما يتعلق بمعدل الاجرة او بتوفير الشروط الملائمة للعمل كوفير الاجهزة والمعدات والمواصلات اللازمة لذلك .

واللجوء الى الجهد الجماعي المنظم ، بمن طريق تشكيل الاتحادات والنقابات ، هو الخطوة الاولى على طريق [illegible] الحقوق . وهذا ما أخذ [illegible] بصورة متزايدة اعداد اكبر فاكبر من العاملين في الاجهزة الحكومية . ويدرك هؤلاء ان المندوب بالتواصل الاردنية التي كانت سائدة قبل عام ١٩٦٧ والتي يحظر على موظفي الدولة اقامة تنظيماتهم النقابية ، ليس سوى محاولة لشل قدرته العمل من اجل تحقيق مطالبهم العادلة . ولذا فان موظفي الدولة مدعوون لتجاوز القوانين القانونية امام استكمال تنظيمهم لنفاسهم . وفي وحدتهم وتراص صفوفهم قوة كبيرة كفيلة بتحقيق ما يصبون اليه .

أزمة اقتصادية في دولة الأمارات والسبب : سياسة حكامها

الصورة المتكونة في اذهان المواطنين في بلادنا عن دولة الامارات العربية المتحدة (ابو ظبي ، دبي ، الشارقة الخ) . انها من اكثر البلدان العربية ثراء واوسعها مجالا لاجتذاب العمال الاجانب بحيث يسعى الكثيرون ممن يضطرون الى الهجرة للسفر هناك بحثا عن العمل

ولم تتكون هذه الصورة في الفراغ بل استنادا الى ان هذه الدولة العربية الغنية شهدت موجة من "الانتعاش" الاقتصادي وخاصة في مطلع السبعينات . وقد بلغت وارداتها السنوية من النفط وحده عام ٧٧/٧٦ حوالي ٣٠ الف مليون درهم ، وناتجها المحلي ٤٨ الف مليون درهم ، بينما لا يتعدى عدد سكانها ٨٥٠ الف نسمة .

الا ان هذه الدولة الغنية تمر ومنذ عام ٧٧ بازمة اقتصادية لا زالت مستمرة حتى الان . ويمكن تتبع مظاهر هذه الازمة بالحديث عن بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وقد اشار الدكتور طلال الجرجس في دراسة له نشرتها مجلة "الاقتصاد العربي" التي تصدر بلندن (عدد آب ١٩٧٩) الى المؤشرات التالية الدالة على الازمة والمصرفية :

١ — المؤشرات النقدية :

اخذت معدلات النمو في القطاع المصرفي والنقدي بالتراجع بنسب مهمة . فبينما ازداد الحجم الاجمالي "للسيولة المحلية" في سنة ١٩٧٦ بنسبة ٦٢٫٥ بالمئة بالمقارنة مع ١٩٧٥ (من ١٦ الف مليون الى ٢٦ الف مليون درهم) انخفض في ١٩٧٧ الى نحو ١٩ الف مليون درهم . وكذلك كان الامر فيما يتعلق بالمعدل السنوي لنحو "عرض النقود" كعنصر رئيسي من عناصر السيولة ، الذي سجل زيادة بلغت ٨١٫٥ بالمئة في ١٩٧٦ ، بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة ٩ بالمئة في عام ١٩٧٧ .

وقد تلازم انخفاض معدل السيولة الاجمالية مع انخفاض معدل النمو في حجم التسليف المصرفي الذي زاد في الربع الاخير من عام ٧٧ بنسبة ٦٫٩ بالمئة مقابل ٧٫٤ بالمئة في الفترة المماثلة من ١٩٧٦ واستمر الانخفاض خلال ١٩٧٨ حتى ان الزيادة لم تتجاوز ٥٫٣ بالمئة في الربع الاول و ٣٫٨ بالمئة في الربع الثاني منه .

٢ — مؤشرات التجارة الخارجية

في دولة كالامارات يشكل تصدير النفط فيها اكثر من ٩٠ بالمئة من مجمل الصادرات والتي لا تتاثر باوضاع الاقتصاد الوطني يكفي دراسة تطور الواردات كمؤشر لتطور لنشاطات الاقتصادية خلال الفترة المعنية . لقد تراجع الحجم الاجمالي لواردات الدولة من ١٨٫١ الف مليون درهم في عام ٧٧ الى ١٧٫٣ الف مليون في ١٩٧٨ .

٣ — الافلاسات والبطالة .

رغم عدم توفر اية احصاءات عن هذين المؤشرين الهامين في دولة الامارات فانه من السهل ملاحظة العلاقة العكسية المثلثة الاطراف بين انخفاض معدلات السيولة لدى المصارف ، وبين ازدياد عدد الافلاسات التجارية ، واعداد العاطلين عن العمل .

لقد شملت الافلاسات جميع القطاعات وان كان من المقدر ان نسبتها في قطاع المقاولات اعلى منها في القطاع الصناعي ، وفي هذا الاخير اعلى منها في القطاع التجاري .

فما الذي ادى الى نشوء هذه الازمة واستمرارها ؟

من الممكن الاشارة الى ٣ اسباب رئيسية :

١ — تمركز الانفاق الحكومي وراس المال الخاص في قطاع وحيد "البنى التحتية" Infrastructure الذي يشتمل على البناء والتشييد وعلى المرافق العامة من ماء وكهرباء وطرق الخ ، التي استقطبت ما يزيد على ٨٠ بالمئة من الاموال التي استثمرت في الدولة في تلك الفترة .

٢ — عدم الربط بين قطاع "البنى التحتية" وبين قطاعات الانتاج كالصناعة والزراعة مما ادى الى نمو بعض القطاعات اكثر مما يجب (البنى التحتية وخاصة البناء والتشييد) ، وبعضها الاخر اقل مما يجب (الصناعة والزراعة والخدمات) ومما افضى في عام ١٩٧٧ الى زيادة العرض على الطلب في الفئة الاولى ، ونقص في العرض تجاه الطلب في الفئة الثانية اي الازمة الاقتصادية .

٣ — عدم ربط مؤسسات التمويل بمجالات الاستثمار حيث تركز الانفاق الحكومي واستثمار راس المال الخاص في تنمية قطاع البناء والتشييد بخاصة والبنى التحتية بعامه وحلا القطاع المصرفي من النمو المتخصصة في الاقراض العقاري والتسليف المتوسط والطويل الاجل في حين تكاثرت المصارف التجارية واشتدت المنافسة فيما بينها ، الامر الذي دفع هذه الاخيرة ذات الودائع القصيرة الاجل الى دخول عمليات التسليف المتوسط واحيانا الطويل الاجل .

لذلك فما ان وصل قطاع البناء الى حد الاشباع وبدات الشقق غير المؤجرة تظهر بكثرة في العديد من الابنية حتى ظهرت اولى اثار الازمة على القطاع المصرفي ، فاعلن مصرفان في شهر ايار ٧٧ توقفهما عن الدفع .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا تراكمت الاسباب المؤدية للازمة المذكورة اعلاه وهل يمكن اعزاء الازمة الى "عدم معرفة" المسؤولين و "جهلهم" بالحقائق الاقتصادية كما يحاول الدكتور طلال الجرجس ان يلمح ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تستوجب القاء نظرة على الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة في دولة الامارات . فهذه السلطة مركزة بيد الامراء وكبار الموظفين الذين وجدوا انفسهم ، بين عشية وضحاها ومع اكتشاف النفط وازدياد عائداته زيادة هائلة ، مسؤولين عن التصرف بموازنة ضخمة وعن الانفاق الحكومي الكبير .

وتحكمهم بموازنة الدولة هو بالضبط الذي سهل عليهم امكانية الاثراء الشخصي الخيالي عن طريق اقامة المشاريع المتصلة بالبنية التحتية وبقطاع مقاولات البناء السكني واحالة هذه العطاءات على شركات خاصة تابعة لهم بشكل او باخر او على مقاولين فرديين مقابل عمولة معينة .

ومن ناحية اخرى فان توجيه حكام دولة الامارات جل عنايتهم وانفاق حكومتهم على قطاع البناء والتشييد وخاصة السكني يعود الى سرعة استرداد الاستثمارات المدفوعة بعكس المشاريع الصناعية والزراعية التي تتطلب وقتا اطول بكثير لاسترداد راس المال المدفوع وهذه الظاهرة لا تميز الوضع في دولة الامارات وحدها بل وفي عدد كبير من الدول النامية .

لذلك فان المخرج الحقيقي من الازمة الاقتصادية المتفاقمة التي تعيشها دولة الامارات لن يكون الا بحل جذري يضمن انتقال السلطة الى ممثلي تلك القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الاكيدة في تطوير الاقتصادي على اساس متوازن .

اسعار الدواء في الأردن

عمان : بعد الزيادة التي قررتها الحكومة على اسعار الادوية ، اصبحت الارباح "المقررة" اكثر من ٤٠ بالمئة للمستودعات والصيدليات . منها ١٩ بالمئة للمستودعات . واذا ما اخذنا بالاعتبار احتمالات التلاعب في الفواتير ، بحيث تسجل اسعار عالية ، وكذلك " البونص " الذي يقدم بالمجان لاصحاب المستودعات يمكن تخيل الارباح الفعلية الهائلة لاصحاب عشرة مستودعات يحتكرون استيراد الادوية —

ولما كان الربح هو المحرك للسوق الدوائي فالمستوردون لا يهمهم جودة الصنف ولا سعره ولا حتى صلاحيته ، فمن المعروف ان هناك ادوية ، طلبت منظمة الصحة العالمية منع بيعها ، ما تزال متداولة في الاردن لغاية الان .

والغلاء ودافع الربح الفاحش يشملان ايضا الادوية المصنعة محليا فمثلا يستطيع مصنع ادوية السلط ان يخفض ٤٠ بالمئة من سعره للصيدليات ويبقى رابحا بطبيعة الحال .

ولعله من المفيد التذكير بان سعر نفس الادوية في سوريا يعادل ٥٠ بالمئة فقط من سعرها في الاردن ، والسبب في ذلك ان الدولة هناك هي التي تستورد .

ولذلك فان حل مشكلة الدواء في الاردن تتطلب اتخاذ خطوة مماثلة بان تتولى الدولة الاشراف على استيراد الادوية ، عن طريق مؤسسة عامة ، وان يصار الى استيراد الادوية المقررة دوليا . ومن ثم يصير تسويقها عن طريق الصيدليات بنسبة ملائمة من الربح فهذه الاجراءات تخفف عن كاهل الجماهير مبالغ باهظة ، تؤخذ منها بدون داعي او ضرورة .